

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل الخاص بالاعفاءات الضريبية  
بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية  
الموقع في باريس بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ووفق على الخطاب المتبادل الخاص بالاعفاءات الضريبية بين حكومتى  
جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع في باريس  
بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٩٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤١١ هـ ( ٢٣ ديسمبر  
سنة ١٩٩٠ م ) .

( حسنى مبارك )

---

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٣ رجب

سنة ١٤١١ هـ الموافق ٢٩ يناير سنة ١٩٩١ م .

باريس في ٢ أكتوبر ١٩٩٠

سميلدى الرئيس

لقد وجهتم اليوم الخطاب التالي نصه :

« اتفقنا خلال المحادثات يومي ٢٢ و ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠ - على تحديد

مضمون المادة التاسعة من البروتوكول المالي المبرم اليوم .

ان هذه المادة تتعلق بالاعفاءات الضريبية الخاصة بالمساعدات المالية وان عقود المرتبطة بهذا البروتوكول وكذلك الخاصة بالمتعاقدين الفرنسيين الذين يمارسون نشاطهم في اطار هذا البروتوكول .

وتمشيا مع أحكام الاتفاق الضرائبي والبروتوكول المتعلق به والموقعين بين مصر وفرنسا في ١٩ يونيو ١٩٨٠ ، ومن أجل تخصيص التمويل المدرج في البروتوكول الحالي لأغراض التنمية في جمهورية مصر العربية ، فانه من المفهوم ان توريد السلع والخدمات بما فيها المساعدة الفنية من جانب المؤسسات الفرنسية في اطار هذا البروتوكول ، سيتم اغفاؤه من كل الضرائب والرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى مقررة بجمهورية مصر العربية ، كما ان استيراد السلع والخدمات المتعلقة باتتاج هذه التوريدات أو تصديرها أو شراءها أو استخدامها أو التصرف فيها سيكون معفاة من أى ضريبة ، لن يتم أى احتجاز فى المنبع على المدفوعات التى تتم فى اطار هذا البروتوكول .

لن يتم تحصيل أى رسوم أو ضرائب أيا كان موضوعها ( الدخل - الربح - حجم الأعمال - وغيرها ) وأيا كان طبيعتها ( ضرائب - رسوم جمركية - عمولات - مساهمات ... ) من المتعاقدين الفرنسيين المشاركين فى مشروعات معتمدة فى البروتوكول الفرنسى المصرى .

وبالإضافة الى ما تقدم : فان الاجراءات القانونية المطلوبة لتنفيذ أحكام هذه المادة سيتم اتخاذها من قبل حكومة جمهورية مصر العربية .

• أكون شاكرا لو تفضلتم بسوافاتي بسوافقة حكومتكم على ما تقدم » .

أتشرف بتأكيد موافقة حكومتى على ما تقدم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رفيق صلاح الدين

السيد/دنيس صمويل لاجونيس

رئيس الوفد المصرى

رئيس الوفد الفرنسى

بارس في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٠

سيدى الرئيس

اتفقنا خلال المحادثات يومى ٢٢ و ٢٣ أكتوبر ١٩٩٠ - على تحديد مضمون المادة التاسعة من البروتوكول المالى المبرم اليوم .

ان هذه المادة تتعلق بالاعفاءات الضرائبية الخاصة بالمساعدات المالية والعقود المرتبطة بهذا البروتوكول وكذلك الخاصة بالمتعاقدين الفرنسيين الذين يمارسون نشاطهم فى اطار هذا البروتوكول .

وتمشيا مع أحكام الاتفاق الضرائبى والبروتوكول المتعلق به والموقعين بين مصر وفرنسا فى ١٩ يونيو ١٩٨٠ ، ومن أجل تخصيص التمويل المدرج فى البروتوكول الحالى لأغراض التنمية فى جمهورية مصر العربية ، فانه من المفهوم ان توريد السلع والخدمات بما فيها المساعدة الفنية من جانب المؤسسات الفرنسية فى اطار هذا البروتوكول ، سيتم اعفاؤه من كل الضرائب والرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى مقرررة بجمهورية مصر العربية ، كما ان استيراد السلع والخدمات المتعلقة بإنتاج هذه التوريدات أو تصديرها أو شراءها

أو استخدامها أو التصرف فيها سيكون معفاة من أى ضريبة ، لن يتم أى احتجاز  
في المنبع على المدفوعات التي تتم في إطار هذا البروتوكول .

لن يتم تحصيل أى رسوم أو ضرائب أيا كان موضوعها ( الدخل -  
الربح - حجم الأعمال - وغيرها ) وأيا كان طبيعتها ( ضرائب - رسوم  
جسدية - عمولات - مساهمات ... ) من المتعاقدين الفرنسيين المشاركين  
في مشروعات معتمدة في البروتوكول الفرنسي المصري .

وبالإضافة الى ما تقدم ، فإن الاجراءات القانونية المطلوبة لتنفيذ أحكام  
هذه المادة سيتم اتخاذها من قبل حكومة جمهورية مصر العربية .

أكون شاكرا لو تفضلتم بموافاتي بسوافة حكومتكم على ما تقدم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

دنيس صمويل لاجونيس

رفيق صلاح الدين

رئيس الوفد الفرنسي

رئيس الوفد المصري

## وزارة الخارجية

قرار رقم ١٠١ لسنة ١٩٩١

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ( ٥٧٩ ) لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣ بالموافقة على الخطاب المتبادل الخاص بالاعفاءات الضريبية بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية فرنسا الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٤ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٩١/١/٢٩ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩١/٢/٢ ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل الخاص بالاعفاءات الضريبية بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية الموقع فى باريس بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٤

ويعمل به اعتباراً من ١٩٩١/٦/٢٥

صدر بتاريخ ١٩٩١/٧/٨

وزير الخارجية

عمرو موسى